# التحليل السياسي ومستقبل الخليج العربي

**مهنا الحبيل**

هذا الضخ الهائل من الدراسات والتحليلات والتصريحات الموجهة أو العفوية التي تُصب على منطقة الخليج العربي في الدراسات الأميركية، يعني مؤشرا واضحا على أن رمال الساحل النفطي الدافئ تتحرك، وأنها -بالضرورة- سوف تتوجه كنتائج لتغيرات كبرى قد لا تنسحب على خرائطها الحدودية والوجودية اليوم، لكنها مدخل لتلك العواصف الكبيرة.

وهناك إشكالية قديمة جديدة في فهم -أو استشراف- هذا المستقبل الخطير المعنيّ به -بالدرجة الأولى- المشرق العربي والأمة التي ينتمي إليها، لكنه اليوم تحت أنظار محاور التأثير الكبرى في العالم دوليا وإقليميا.

هذه الإشكالية تبرز من خلال تركيز النظر على بعد واحد في فهم هذا المستقبل، وما نُقدمه هنا -من وجهة نظرنا- ليس يقينيا بكل تأكيد ويرد عليه الخطأ كما يرد على غيره، لكنه يحاول أن يُلفت النظر ويركز على دقة فهم مسارات الرؤية الشاملة للمنطقة من زواياها الثلاث الكبرى، حتى لا يُستدرج النغم العام للتحليل للمصادقة المجردة، ويقدم رؤية خاطئة عن مستقبل الخليج العربي.

إن الزوايا الثلاث الكبرى اليوم تتحدد في المحور الدولي بقيادة واشنطن كمحور نفوذ وكمصالح اقتصادية حصرية لها، أو مشتركة مع أوروبا واليابان كضامن لتدفق هذه المصالح لهم، وهو ما يعزز سلطتها في القرار الدولي.

أما الثاني، فهو التفوق الإيراني بعد نجاح مجمل تدخلها العسكري والسياسي في العراق ولبنان وسوريا، وانفراط عقد المسبحة الخليجية التي تتفرق اليوم، ولا يوجد ما يوحّد سياساتها، حتى بين من يُعلن التضامن في محور محدد فهو ينسج علاقاته مع المحورين بمعزل تام عن الآخر.

وداخل هذه المسبحة المفتتة، تبرز شروخ أو إرهاصات ظهور واقع جديد بين هذه الدول ونظيراتها وفي داخل هذه الدول ذاتيا، تتقدم نحو توترات كبرى لا يمكن إلا أن تؤثر على البناء السياسي والاجتماعي لهذه الدول. ومن هنا، فإن إشكالية التركيز على مدونات الدراسات الغربية وأخذها كمسلمات -رغم أنها تعطي تناقضا أحيانا- لا تقدم كامل الصورة الدقيقة.

وفي الجانب الآخر، تلعب هذه التغيرات داخل البلدان الخليجية دورا في رسم صورة زيادة التدخل أو الانسحاب من النفوذ لدى هذه المحاور.

وفي المجمل، فإن المشهد يندفع لحدث أكبر إذا ما استمر الوضع في سوريا على حاله وفي رسائل اليمن والبحرين كنتيجة عملية للتقدم الإيراني الجديد، وخاصة أن المشهد لم يعد تحليلات ولا تخرصات فحسب، بل وقائع على الأرض، ومنها انهيار فكرة الاتحاد الخليجي وبروز طلائع مشروع التعاون الإيراني العماني الإماراتي الذي يسعى ليستقطب عواصم أخرى تخرج من دائرة الرداء السعودي، وتشرك إيران في مسار موقفها الإقليمي.

وقد لا تقول اللغة الدبلوماسية ذلك، ولكن واقع حراك ومواقف الدول وشبكة الزيارات المكثفة تعطي هذه الدلالة التي كرست إيران كشريك إقليمي مطلوب في معركة أمن إسرائيل أمام ثورة سوريا التي نفذها التعاون الإيراني الميداني الضخم وخاصة ذراعه في لبنان، ومن هنا يبدو خطاب السيد حسن نصر الله الأخير مثيرا للسخرية، وهو يُقدّم تحت مظلة نجمة إسرائيل الزرقاء وحراب الأسد من دماء الأطفال.

في كل الأحوال، فإن السؤال الدقيق في فهم مسارات تحليل مستقبل المنطقة يعود من جديد: ماذا عن واشنطن المهيمن الأكبر في تاريخ الخليج العربي؟

إن هذا التصور -وكما قلنا سابقا- لا يعني أن واشنطن ستغادر كليا، ولكنها ستغادر مواقع لمصالح شركاء «أضمن» في تأمين حصة جديدة من النفوذ، والقطع بأن كل سياسات الولايات المتحدة قد نجحت منذ حرب أفغانستان حتى دعمها المشروع الروسي في سوريا ولو مرحليا، هو خطأ علمي، فهناك إخفاقات كبيرة اعترف بها الأميركيون وكشفها الواقع السياسي.

وما نقصده هنا، أن تدوير التحليل تبعا لما تنشره معاهد واشنطن منفردة أو التحليل العربي السطحي أو العاطفي الموجه الذي يُقدم تصورا لنفوذ جديد قادم لواشنطن غير مقتسم مع إيران، ولا ينوي التوجه بأي انسحاب في لوجستية أو جغرافية مواقع النفوذ في الخليج العربي، هو منظور خاطئ.

ولا يزال الخليج العربي بقواعده العسكرية وآباره النفطية يعني الكثير لواشنطن، ولكن هناك قناعات أيضا تُفهم من طرح إدارة أوباما أو الدراسات الإستراتيجية، أن المرحلة لا بد فيها من تغير التموضع والقبول بشراكة طهران، سواء كان ذلك لكبح التوسع الصيني أو لاحتواء النفوذ الإيراني.

ومسألة أخرى مهمة جدا، لا يمكن أن يغفل المراقب دلالتها، وهي نقل الإعلام الغربي اضطراب دول الخليج العربي الذاتي وبلاغات التكفير الحكومي لأي أحلام إصلاحية سياسية عاشتها المنطقة بعد الربيع العربي المحارَب.

وهي ترسبات تتفاعل في هذا المجتمع وتسعى سياسات حكومية لحقنه أكثر وأكثر في تصعيد أمني، أبجديات الوعي تعني أنه يسهم في تفجير المنطقة، هذه المراقبة الأميركية للمشهد تجعل واشنطن أكثر حيوية في تقدير بقاء سياساتها التي تعطي مؤشرات لحكومات الخليج بضرورة تحملهم سياساتهم الكبرى، وتدفع أحيانا لتوافقات تتطابق كليا مع إيران كما هو الوضع الأخير في البحرين.

وفي كل الأحوال، فإن واشنطن ترقب المشهد وتحاول أن تجير هذه السياسات المضطربة لصالحها، دون أن يكون ذلك مهددا لمصالحها، وهو هنا يُعيد تأكيد ما ذكرناه من أن الصراع الخليجي الخليجي الشرس بعد قبر الاتحاد الخليجي -والاكتفاء بالمطاردة الأمنية بين دوله- لا يبرز فقط في حرب الملاسنات العنيفة الإعلامية بين بعض أطرافه، لكنه أيضا في مشاريع تبدو تضامنية أو تصالحية وهي ذات حسابات خاصة لها علاقة مباشرة بخرائط المنطقة القادمة.

إن الخلاصة اليوم أن الرؤية المتوازنة للتحليل السياسي عن الخليج العربي تدور حول هذه المعطيات المتشابكة، وهي تتحد في أن تعزيز الاستبداد بعد الحرب على الربيع الذي يعيشه الخليج تتلقاها حسابات تقاطعات ضخمة وتوافقات سرية تستعد لإعلان الخليج الجديد بين المحور الإيراني والمركز الأميركي، لكن ضبط مشهد التفاعلات داخله لا يُمكن تحديد مستوياته وقد يصل إلى ما يُمكن أن يُسمّى بانفجار الخليج الكبير.

**عن «الجزيرة نت»**

# حظوظ !

**فهمي هويدي**

أصبحت أشعر بالغيرة من دينا الراقصة. وقبل ان يتسرع أى أحد ويظن اننى بصدد التحول التماسا للأمان وتجنبا لإثارة الشبهات، أسجل أن غيرتى ليس لها أدنى علاقة بالمواهب أو المهنة، لكنها تتعلق بالنفوذ فقط. ذلك اننى طالعت فى الصحف ذات صباح خبرا يقول إن دينا اكتشفت سرقة مبلغ كبير من بيتها، وإنها ما إن أبلغت الشرطة بالواقعة حتى تحركت على الفور وضبطت الجناة وأعادت إليها المبلغ المسروق خلال 24 ساعة. ولم تكن تلك الهمّة مقصورة على السيدة دينا وحدها، لاننى سبق أن قرأت اخبارا مماثلة عن أصبحت فنانين تعرضوا للسرقات أو الاعتداء على ممتلكاتهم وقامت الشرطة بواجبها إزاءهم بكفاءة مشهودة، حيث ضبطت المتهمين وردت الحقوق فى أوقات قياسية.

وحدها المصادفة هى التى جعلتنى أخص السيدة دينا بالغيرة، ذلك اننى حين وقعت على قصتها فى ذلك الصباح، كنت أمر بظروف شخصية دعتنى إلى المقارنة فى الحظوظ بين تعامل الشرطة وبين ما حدث معى. ورغم اننى أستنكر من الكتاب والمعلقين إشغال القراء بامورهم الشخصية، لأننى اعتبر الجريدة ملكا للقارئ وليس لكتابها، إلا أننى أستأذن هذه المرة فى إيراد بعض الأمور الشخصية، ليس لكى أنعى حظى بالمقارنة بحظ الراقصة الشهيرة، وإنما لاقتناعى بأننا بصدد قضية عامة تستحق التنويه.

الظروف الشخصية التى أعنيها تتمثل فيما يلى: قبل الثورة مباشرة، سرقت سيارتى من أمام منزلى، فسارعت إلى إبلاغ قسم مصر الجديدة بالحادث وتلقت الشكوى لمن اعرف من رجال الشرطة. وللحق فإنهم تحمسوا كثيرا لتحرى الأمر، وقيل لى إن أحد ضباط المباحث سيتولى القضية بنفسه. وظللت أتابع الرجل الذى كان مهذبا دائما ومطمئنا لى على ان خيوط الجريمة اتضحت بين أيديهم، وان أربعة من ذوى السوابق المشتبه فيهم تحت المراقبة وأن.. وأن. إلا أن الأمل ظل يخبو بمضى الوقت، وما عاد الضابط يرد على اتصالاتى الهاتفية، إلى أن يئست من متابعة الموضوع. فاستعوضت أمرى إلى الله، واقنعت نفسى بأن البلد يمر بتحولات كبرى وأن الأمن المشغول بتلك التحولات ولا ينبغى أن نشتت اهتمامه ونستنفد طاقته فى مسائل صغيرة وتافهة مثل سيارتى الأوبل.

فى وقت لاحق اقتحم اللصوص مكتب ابنى فى ذات العمارة التى أسكنها، واستولوا على محتويات المكتب وخزانته، التى حملوها ولم يكلفوا أنفسهم بعناء فتحها والاستيلاء على ما فيها. حينذاك مررنا بنفس حلقات المسلسل. إبلاغ قسم الشرطة والمعاينة وأخذ البصمات والكلمات المهذبة والرسائل المطمئنة. إلى ان وصلنا إلى الهواتف التى لا ترد. وانتهينا إلى ان الشرطة والبلد كلها مشغولة بما هو أهم، فيئسنا ونسينا الموضوع.

الواقعة الثالثة تتلخص فى أن لى فيلا صغيرة بضاحية العجمى فى الإسكندرية، امتلكها منذ ربع قرن. ولأن منطقة «البيطاش» التى تتواجد بها الفيلا مثل بقية أحياء العجمى شهدت انقلابا عمرانيا خلال ربع القرن، فإننى تركت الفيلا إلى مصيف آخر، وعينت لها حارسا يرعاها. وقبل عدة أشهر دخل مجموعة من البلطجية على الحارس وهددوه واستولوا على ما بقى من أثاث فى الفيلا، ثم أبلغوه ان العقار ملك لهم. فخاف الرجل على حياته وعاد إلى بيته. وقبل أن يغادر حرر محضرا بما جرى فى قسم الدخيلة. وحين علمت بالأمر فإننى أجريت اتصالا مجددا مع من اعرف من رجال المباحث والداخلية، الذين اهتموا بالأمر وطمأنونى إلى ان الجناة سيتم ضبطهم فى أسرع وقت.. ومرت الأسابيع والأشهر ولم يحدث شىء.

فى الأسبوع الماضى بعدها قصة سرقة الراقصة دينا تطور الأمر على نحو آخر. إذ كنت قد عينت حارسا آخر للعقار، وما كاد الرجل يستقر فى المكان حتى اقتحم البلطجية الفيلا وأهانوه وهددوه بالقتل، فخاف صاحبنا وترك العقار. وإذا بالبلطجية يستولون على كل ما تبقى فيه، حيث نزعوا الأبواب والشبابيك والأدوات الصحية بما فى ذلك صنابير المياه. وحين أبلغت بالأمر فإننى أوفدت شخصا من طرفى لتحرى ما جرى. وعندما ذهب إلى الفيلا فإنه وجد شخصا غريبا فيها انهال عليه بالضرب حتى اغرق وجهه بالدماء. واقتاده إلى بلطجى آخر أخذ منه هاتفه النقال واتصل بى طالبا منى الحضور فى اليوم التالى ومعى الأوراق التى تثبت ملكيتى للعقار. إزاء ذلك لجأت إلى أحد قيادات الداخلية الذى اهتم بالأمر، وأصدر تعليمات سريعة أسفرت عن وصول مجموعة من رجال المباحث إلى مكان الفيلا. فلم يجدوا غير الشخص الذى أوفدته وقد تم تشويهه بسبب الضرب الذى تعرض له. فاقتادوه إلى مركز الشرطة حيث تم تحرير محضر بالواقعة، أما البلطجية فقد اختفوا من المشهد حين أحسوا بوجود الشرطة.

ظلت قصة الراقصة دينا ترن فى أذنى، وأنا أتابع مصير العقار الذى يبدو أن البلطجية كانوا يجهزونه للهدم. ولأن وضعه لا يزال معلقا، فى حين أن لدى وعودا لم أنسها مماثلة لتلك التى سمعتها من قبل، فإن السؤال الذى لم يغادرنى هو: ماذا لو كانت الفيلا مملوكة للراقصة الشهيرة؟

فى مقام سابق قلت إنه لا يكفى فى مصر أن يكون المرء مواطنا. وإنما لكى يأخذ حقه فينبغى أن يكون مواطنا من الدرجة الأولى «بشرطه». وصدقت الأيام ما قلت، حين عانيت من كونى مواطنا، ووجدت أن التميز والدرجة الأولى كانت من نصيب الراقصة الشهيرة ونظرائها. وليس ذلك و حده ما أحزننى لأننى اعتبرت ما أصابنى نموذجا لمعاناة لملايين المواطنين فى بر مصر، الذين لا يجيدون الرقص، ولا يملكون شيئا من مؤهلات التميز المطلوبة للارتقاء إلى الدرجة الأولى. وكان الظن أن الثورة سوف تنصفهم، إلا أن ذلك سيظل حلما مؤجلا فيما يبدو.

**عن «الشروق» المصرية**

# الأردن لم يتجاوز الصعوبات بعد

**ديفيد شينكر**

في 14 فبراير التقى الرئيس أوباما مع العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني في رانشو ميراج، كاليفورنيا. وفي العام الذي مضى منذ انعقاد قمتهما السابقة، لقي عشرات الآلاف من السوريين حتفهم فضلاً عن تشريد ما يربو عن 400,000 لاجئ مسجل في الأردن ليصل بذلك إجمالي عدد النازحين عبر الحدود الشمالية إلى ما يقرب من مليون شخص. وعلى الرغم من التدهور الذي تشهده جارتها والزيادة السكانية في المملكة التي بلغت 16 في المئة، إلا أنه من المفارقة أن الأردن هو الآن أكثر استقراراً من الفترة التي تقابلا فيها الزعيمان في مارس 2013. ومع ذلك، لا يزال اللاجؤون يشكلون تهديدا من المحتمل أن يزداد في المستقبل، لا سيما في ضوء تقدير الرئيس أوباما عندما قال «إننا لا نتوقع حل «الأزمة السورية» في أي وقت على المدى القصير».

ما الفارق الذي صنعه عام واحد

قبل عام، بدا الوضع قاتما في الأردن. فقد عانت المملكة عجزاً في الميزانية قدره 30 في المئة فضلاً عن تخفيضها الدعم للمواد الغذائية والطاقة لتلبية متطلبات قرض «صندوق النقد الدولي»، وتقييدها الحريات على الإنترنت. بل والأسوأ من ذلك، تجمع ائتلاف من الإسلاميين وفصائل المعارضة من ذوي الأصول القبلية حول المظاهرات التي اندلعت بسبب فساد القصر المزعوم والحرمان الاقتصادي.

كما أن ظهور «الحراك» – حركة معارضة مكونة من القبائل التي كان أعضاؤها من أنصار الحكم الملكي في الأردن منذ وقت طويل – كان تطوراً جديداً من المحتمل أن يغير قواعد اللعبة. وفي الوقت نفسه، كانت جماعة «الإخوان المسلمين» في الأردن – التي اكتسبت جرأتها من نجاح «الجماعة» الأم في مصر – تتجاوز يوما بعد يوم الخطوط الحمراء التقليدية في تحدي القصر.

بيد، عانت المعارضة السياسية أيضاً من مجموعة من الانتكاسات خلال العام الماضي. فبعد الفشل في الضغط على الملك لتغيير القانون الانتخابي غير الملائم، قاطعت جماعة «الإخوان» الانتخابات البرلمانية التي أجريت في يناير 2013، جنباً إلى جانب مع الانتخابات المحلية في وقت لاحق من ذلك العام. وفي ضوء غياب مشاركة «الإخوان» في الانتخابات، حصل «الوسط» – وهو حزب إسلامي بديل يُعتقد أنه مدعوم من المخابرات الأردنية – على أكبر كتلة برلمانية.

وفي يوليو، تم الإطاحة بزعيم حكومة «الإخوان» الرئيس محمد مرسي في مصر من منصبه من قبل الجيش. وترددت أصداء ذلك الانقلاب في الأردن وكان بمثابة عقاب لـ جماعة «الإخوان» فضلاً عن إبراز الانقسامات الموجودة داخل المنظمة.

وفي الوقت نفسه، فإن التعب من الاحتجاجات وتسلل المخابرات وسلسلة الاعتقالات التي نالت قادة المعارضة القبلية وزجهم في السجون لمدد طويلة أثرت سلبا على «الحراك». ففي أوائل 2013، جذبت مظاهرات الحركة مئات من البدو الغاضبين، ولكن الموقف تغير بشكل كبير في غضون أشهر. وفي نوفمبر على سبيل المثال لم تتعدى مسيرة قامت بها «الحراك» وانطلقت بعد صلاة الجمعة في الطفيلة – وهي مركز للتأجيج القبلي في المملكة – خمسين مشاركا.

وفي الوقت الذي أصاب الضمور المعارضة السياسية، تحسن الاقتصاد بشكل طفيف، على الأقل على مستوى الاقتصاد الكلي. فقد ساعد قرض «صندوق النقد الدولي» بمبلغ 2 مليار دولار وضمان قرض أمريكي بمبلغ 1.25 مليار دولار على هذا التحسن. وفي حين لا تزال الأردن تواجه مشاكل خطيرة من التضخم وخفض الدعم والبطالة والفساد، أشار بيان صحفي لـ «صندوق النقد الدولي» إلى أن «التعافي الاقتصادي في الأردن يكتسب زخماً يوماً بعد يوم.» كما اتخذت الحكومة أيضاً خطوات لإعطاء انطباع على الأقل بأنها تحارب الفساد. ففي يونيو الماضي أعلن رئيس الوزراء عبد الله النسور عن استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد. وهذه التطورات – بالإضافة إلى المخاوف المنتشرة على نطاق واسع بين السكان من حالة عدم الاستقرار في سوريا ومصر – قد أقنعت الشارع الأردني بالرضوخ والإنصياع في الوقت الحاضر، الأمر الذي مكّن عمّان من النجاة من ثورات «الربيع العربي».

تحديات مستمرة

على الرغم من أن المملكة هي أكثر أماناً واستقرارا من العام الماضي إلا أنها لا تزال تعاني من بعض الصعوبات. فالأردنيون يواصلون شكاواهم بمرارة من الفساد المستشري الذي من الممكن أن يمثل مرة أخرى سبباً مركزياً للاحتجاجات. ففي الشهر الماضي، طالب خمسة عشر عضوا من البرلمان بانعقاد المجلس التشريعي لمناقشة السبب وراء تخفيض «منظمة الشفافية الدولية» لمركز الأردن في «مؤشر مدركات الفساد» لعام 2013 من الثامن والخمسين إلى السادس والستين من أصل 177 دولة شملتها قائمة «المؤشر».

ومع ذلك، لا تزال آثار الحرب الدائرة في سوريا تمثل تهديداً أكثر خطورة على استقرار المملكة. فإحدى نتائج هذه الحرب هي الزيادة الهائلة للفكر السلفي، حيث تشير تقارير صحفية محلية أن عدة مئات من الجهاديين الأردنيين قد عبروا الحدود للقتال ضد نظام الأسد، وأن عشرات منهم قتلوا أثناء العمليات العسكرية. وبعد أن تضع الحرب أوزارها سيعود في النهاية العديد من الناجين إلى الأردن كمقاتلين متشددين ويشكلون مخاطر أمنية على الحكومة المعتدلة الموالية للغرب.

ورغم ذلك، فإن الأمر الذي يعتبر أكثر إشكالية هو التأثير الاستراتيجي طويل المدى لتدفق اللاجئين. فالسوريين الوافدين إلى الأراضي الأردنية والذين يبلغ تعدادهم ما يقرب من مليون لاجئ يعملون على إنهاك البنية التحتية المتواضعة للبلاد، لا سيما إمدادات المياه الشحيحة. ومما يفاقم الأمور أن الغالبية العظمى من هؤلاء المهاجرين يعيشون في المدن الأردنية، ويتنافسون على السكن والوظائف في سوق عمل ضيق بينما ترتفع معدلات الإيجارات والبطالة وأسعار المواد الغذائية.

لقد كانت المملكة وسكانها أسخياء جداً في استضافة النازحين السوريين ولا تزال كذلك، بيد أن هناك علامات استياء وامتعاض في هذا الشأن. فقد بدأ بعض السكان المحليين في إبداء الحسرة والمرارة من العبء المالي الهائل الموضوع على الأردن التي تعاني من ضائقة مالية، في الوقت الذي يتذمر فيه البعض الآخر من أن المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة للاجئين تفوق شبكة الأمان الاجتماعي الهزيلة التي تقدمها عمّان للمواطنين الأردنيين. وفي نوفمبر أخبر أحد الأردنيين من أصل قبلي الكاتب قائلاً «إنهم يأخذون الطعام من أفواهنا!»

إن إحدى الحالات المؤسفة ذات الصلة بهذا الموضوع هي مدينة «المفرق» الواقعة في شمال البلاد. ففي عام 2011، كان يقطنها 80,000 شخص، إلا أن أن عدد سكانها قد وصل الآن إلى 200,000 شخص – وارتفعت فيها معدلات الجريمة، ووفقاً لرئيس البلدية لا يوجد أي تمويل إضافي من الدولة. والجانب الأسوأ في ذلك، هو معسكر «الزعتري» القريب – الذي يتسع إلى 100,000 لاجئ إضافي – والمشيد فوق مخزون المياه الجوفية لـ «المفرق» والذي يعاني من نظام صرف صحي غير مناسب، الأمر الذي يهدد بتلويث إمدادات المياه الجوفية.

الخاتمة

قد يكون بمقدور الأردن مواجهة هذه التحديات لعام آخر أو عامين. ولكن مع عدم وجود نهاية تلوح في الأفق للأزمة السورية ووجود تقديرات بأنه قد تم تدمير حوالي 30 في المئة من المنازل السورية، فقد يبدو محتوماً على اللاجئين البقاء في الأردن لمدة عقد من الزمن أو أكثر. وإذا ثبّت هؤلاء السوريون أقدامهم في المملكة، فسوف يؤدي وجودهم إلى تفاقم التوترات الكامنة بلا شك في مجتمع منقسم بالفعل بين الأردنيين من أصل قبلي واللاجئين الفلسطينيين الذين يشكلون نحو 60 في المئة من السكان. ومما يزيد من الأمور تعقيداً أن السوابق التاريخية وإعياء المانحين الواضح تشير إلى أن الدعم المالي الدولي الذي تتلقاه الأردن سيقل تدريجياً في المستقبل.

في أعقاب اجتماع القمة الذي عقد الأسبوع الماضي، أعلن الرئيس أوباما أنه سيسعى إلى الحصول على مليار دولار إضافية في شكل ضمانات قروض لمساعدة المملكة على الصمود في وجه عاصفة اللاجئين. كما ذكر أنه سيبذل جهوداً لتجديد التعهد الأمريكي بتقديم ما يزيد عن 600 مليون دولار سنوياً كمساعدات اقتصادية وعسكرية. وعند جمع هذا المبلغ المخصص والتمويل التكميلي السنوي التقليدي وتكلفة ضمانات القروض، سيصل التمويل الأمريكي الإجمالي للمملكة في 2013 – 2014 ما يقرب من 2 مليار دولار أو حوالي 300 دولار لكل أردني – أي زيادة قدرها 3 في المئة في نصيب الفرد من «إجمالي الناتج المحلي» سنوياً. بمعنى آخر، يمثل المليار دولار المقدم سنوياً من واشنطن ما يزيد عن 10 في المئة من ميزانية المملكة لعام 2013.

وهذه المساعدات ليست بالقليلة وتتناسب مع الأهمية الاستراتيجية المتزايدة للبلاد في منطقة تعاني من الاضطرابات. ومع ذلك، فقد لا تكون كافية لعزل الأردن من التأثير الاجتماعي والاقتصادي للحرب السورية وامتدادها. وفي ضوء خبرة المملكة الطويلة في التعامل مع اللاجئين وتقاليدها المعروفة بكرم الوفادة، فإن ردة الفعل العنيفة لحالة عدم الاستقرار ضد المهاجرين السوريين قد تستغرق بعض الوقت لكي تطفو على السطح. ولكن لا يخالجك أي شك في ذلك – فالمسألة ما هي إلا مجرد وقت. فإذا لم تضع الحرب في سوريا أوزارها في وقت قريب، فإن المهلة التي أخذتها الأردن من حالة عدم الاستقرار التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2011 قد تكون مجرد أمر مؤقت.

**عن «معهد واشنطن»**
**ديفيد شينكر هو زميل أوفزين ومدير برنامج السياسة العربية بالمعهد**